

مضمون حرية الدين أو المعتقد: الحق في اعتناق دين أو معتقد أو تغييره

البعد الأساسي الأول لحرية الدين أو المعتقد هو الحق في اعتناق دين أو معتقد أو الإبقاء عليه أو تغييره أو تركه بحرية. وهذه المسألة تتعلق بقناعاتك الشخصية، وهو يُعتبر البعد الداخلي لحرية الدين أو المعتقد. ويُعدّ الحق في قبول دين أو معتقد أو تغييرهما حقاً مطلقاً - أي أنه وفقاً للقانون الدولي، لا يمكن تقييد هذا الحق مطلقاً. سواء كنت مسيحياً أو مسلماً أو بهائياً أو يزيدياً أو ملحداً، وسواء كنت تعيش في سنغافورة أو السويد أو السودان، وسواء خلال السلم أو الحرب، وبغض النظر عما يقوله القادة الدينيون أو السياسيون - يحق لك أنت كما يحق لأي شخص آخر أن تحتفظ وتقدس معتقداتك أو تغييرها أو أن تكون بدون اعتقاد.

وبالطبع، هناك العديد من الأشخاص المحرومين من هذا الحق المطلق أو الذين يُعاقبون أو يُهاجمون بسبب دينهم أو معتقداتهم من طرف الحكومات أو أفراد الأسرة أو الجماعات في مجتمعاتهم المحلي.

وتحظر بعض الحكومات ديانات أو معتقدات معينة مثل "فالون غونغ"، وهي معتقدات وممارسات بوذية محظورة في الصين. ويعاني معتقو "فالون غونغ" الاعتقال في السجون والتعذيب، والأعمال الشاقة في مخيمات إعادة التربية في محاولة لإجبارهم على التخلي عن معتقداتهم.

وفي إيريتريا، تعترف الدولة فقط بأربعة أديان ويتعرض معتقو باقي الديانات غير المُعترف بها- مثل المسيحيين الخمسينيين وشهود يهوه، لعقوبات شديدة.

ولعلّ أكثر الأمثلة تداولاً والتي تخص انتهاكات حق الدين والمعتقد هي جرائم الكراهية التي تُرتكب ضد الضحايا باستخدام العنف والتي تستهدفهم بسبب هويتهم الدينية أو بسبب معتقداتهم. فهم على هذا الأساس يصبحون هدفاً للهجمات بسبب اعتناقهم ديناً أو معتقداً معيناً.

ففي فرنسا، ارتفع عدد جرائم الكراهية، مثل الاعتداء أو المضايقات أو الأضرار الإجرامية تجاه المسلمين، بنسبة 250٪ في عام 2015، وتم تسجيل 336 حادثة. كما ظلّ مستوى جرائم الكراهية تجاه الجالية اليهودية مرتفعاً حيث تم التبليغ عن 715 جريمة كراهية.

وفي أجزاء من المناطق الريفية المكسيكية، يتعرض المسيحيون البروتستانتيون للعنف أو للطرد من أراضيهم من قبل القادة المجتمعيين رغبةً منهم في الحفاظ على التدين التقليدي المسيحي الكاثوليكي.

وفي العديد من البلدان، تتشابك الهوية الدينية والهوية القومية وهوية الدولة بشكل وثيق. وفي مثل هذه الظروف، قد تُعتبر الأقليات الدينية والأشخاص الذين يتزكون ديانة الأغلبية، بما في ذلك الملحدين، غير مخلصين للوطن وقد يعتبرون أيضاً مصدر تهديد للأمن الوطني. ويتم تجاهل حق الشخص المطلق في تغيير أو ترك دينه أو معتقده.

وفي إندونيسيا، هناك قوانين تخص حرية الدين، ولكن هذه القوانين لا تحمي سوى معتنقو بعض الديانات مثل الإسلام والطوائف الكاثوليكية والبروتستانتية المسيحية والبوذية والكونفوشيوسية والهندوسية. غير أنها لا تحمي الأشخاص الملحدين. وعند سنّ الثلاثين سجن "أليكس أيان"- ذو الخلفية المسلمة، لمدة سنتين ونصف السنة ودفع غرامة مالية بمبلغ 11,000 دولار أمريكي بسبب كتابته "الله غير موجود" وبسبب إنشاءه صفحة للملحدين على "الفيس بوك".

وقد وُجّهت له تهم بنشر معلومات تحرض على الكراهية الدينية وعلى العداء وكونه نشر خطاباً مُهيناً للأديان على شبكة الانترنت وأنه دعا الآخرين للإلحاد. كما تعرض "أليكس أيان" للضرب من طرف مجموعة غاضبة من الأشخاص وبعدها طُرد من مجتمعه، هذا بالرغم من نشره اعتذاراً رسمياً في صفحته الخاصة في "الفيس بوك".

وفي إيران، يواجه كل شخص يرتد عن الإسلام ويعتق المسيحية عقاباً شديداً لاسيما عندما يتعلق الأمر بوجود كنائس منزلية غير مُسجّلة بشكل رسمي. وفي شهر يوليو/تموز 2017، حُكّم على أربعة أشخاص ارتدوا عن الإسلام بعشرة سنوات سجن وُوجّهت لهم تهمة "التآمر على الأمن القومي" كما حُكّم على ثلاثة منهم بالجلد 80 جلدة بسبب ارتشافهم الخمر كجزء من طقس المناولة المسيحي، بسبب كون الحكومة ما زالت تعتبرهم مسلمين ويُمنع على المسلمين شرب الخمر في إيران.

غالبا ما يستخدم الزعماء السياسيون والدينيون تأويلاتهم الخاصة للنصوص المقدسة أو للقوانين الدينية التقليدية لتبرير منع ترك دين الأغلبية أو الانتماء إلى مجموعات معينة ومعاقبة من يقوم بذلك. ويمكن أن تشمل هذه العقوبات عقوبة الإعدام أو الحبس أو الطرد من العمل أو إلغاء الزواج أو فقدان حضانة الأطفال.

وهناك عدد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، مثل المملكة العربية السعودية وباكستان، التي تضع مثل هذه القيود القانونية على الحق في ترك الدين الإسلامي. إلا أن هذا ليس أمراً محتوماً. فعلى سبيل المثال، يشكل المسلمون في

سيراليون حوالي 70٪ من السكان والمسيحيون 20٪. وعلى الرغم من أن المظاهر الدينية منتشرة وعلنية إلى حد كبير، فإنها ليست مهيمنة واعتناق الدين الآخر لكلا من المسلمين والمسيحيين أمر شائع. ولا يقتصر هذا النوع من المشاكل على البلدان ذات الأغلبية المسلمة. ففي مناطق من جمهورية أفريقيا الوسطى، استخدمت ميليشيات "أنتي-بالاكا" التهديد بالقتل لإجبار أفراد من الأقلية المسلمة على اعتناق الدين المسيحي. ويُوجد بالعديد من الولايات في الهند تشريعات تُقيّد حق تغيير الدين، مثل، إلزام الأشخاص الذين يعتنقون ديناً آخر بالحصول على إذن من إحدى الوكالات الحكومية. والحكومات ليست الجهة الوحيدة التي تنتهك هذا الحق.

ففي الهند، اندلعت أيضاً أعمال عنف خطيرة هاجمت فيها جماعات قومية هندوسية مجتمعات مسيحية ومسلمة وتضمنت هذه الأعمال أحياناً تغيير الدين تحت التهديد بالعنف. وفي بعض الحالات، كان يتعين على الأشخاص النازحين نتاج حوادث العنف أن يغيروا دينهم قبل السماح لهم بالعودة إلى ديارهم.

ولا تواجه الصعوبات والمشاكل المتدينيين فقط، إذ يمكن أن يتعرض الأشخاص الذين ينتقدون الأفكار الدينية أو العلاقة بين الدين والدولة لمخاطر كبيرة. وفي السنوات الأخيرة، قُتل العديد من المدونين في بنغلاديش من قبل الجماعات المتطرفة لأنهم انتقدوا الأفكار والممارسات الدينية والدولة. وللأسف فإن محاولات حكومة بنغلاديش لوقف هذه الجماعات العنيفة والمتطرفة لم تكفل بالنجاح إلى حد الآن. كما أن بعض الحكومات لم تفلح في إدانة مثل هذه الهجمات ضد الأشخاص الذين ينتقدون الأفكار الدينية، وقد يرسل هذا الصمت رسالة مؤداها أنه يمكن تبرير وقبول العنف.

تعتبر حرية تغيير الدين أو المعتقد مثيرة للجدل على الصعيد الدولي. والواقع أنه في كل مرة تتفق فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتفاقية أو إعلان جديد، تكون صياغة الحق في تغيير الدين أكثر ضعفاً.

ولكن حتى لو كانت الصياغة اللغوية ضعيفة، فإن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي تتمثل مهمتها في إسداء المشورة للبلدان حول كيفية تفسير الإعلان الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قد صرّحت بأن "حرية اعتناق أو إتباع دين أو معتقد تنطوي بالضرورة على حرية اختيار دين أو معتقد، بما في ذلك الحق في تغيير الدين أو المعتقد الحالي بدين أو معتقد آخر أو تبني وجهات نظر إلحادية، وكذلك الحق في الاحتفاظ بالدين أو المعتقد".



خلاصة القول هو أن حقك في إتباع أو تغيير دينك أو معتقدك حق مطلق. ولا يجوز تقييده تحت أي ظرف من الظروف. ومع ذلك، فإن بعض الحكومات تقيّد هذا الحق، وهناك العديد من الحالات التي تُعاقب فيها الأسر أو الجماعات الأشخاص بطرق مختلفة بسبب إتباع أو تغيير دينهم أو معتقداتهم.

يمكنك الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الحق في اتباع الأديان أو المعتقدات أو تغييرها، بما في ذلك نصوصا مقتبسة من وثائق حقوق الإنسان، في مواد التدريب على الموقع.

Copyright SMC 2018